## لا شرعية لأحد والبلد «هتعيد السنة»!

الحالة «ج» جدًا فى مصر الآن.

صحيح أن البعض يحاول لفت انتباهنا إلى ممارسات ديمقراطية غير مسبوقة، ومن نوع إجراء انتخابات توصف بالنزاهة للبرلمان وللرئاسة، واكتساب المصريين لقيمة الصوت الانتخابي، ولا نريد أن نقلل من شأن هذه التطورات، ولا من قيمة دماء الشهداء التى أعادت للمصريين آدميتهم، لكن المؤسف أن هذه الخطوات الصحيحة تبدو بلا جدوى مؤكدة إلى الآن، فهى خطوات «صح جدًا» فى طريق «غلط جدًا»، والمحصلة غلط فى غلط.

وربما كان ذلك هو ما يفسر حالة الارتباك والتشوش والحيرة التى يشعر بها المصريون، فلا شيء يتحرك إلى أمام، ولا خطوة تؤدى إلى التى تليها، بل هو الدوران فى المكان ذاته، و«المشى فى الجزمة» ذاتها على طريقة الفنان محمد صبحى فى مسرحية «الجوكر»، فقد أقبل المصريون بحماس مثير على استفتاء ١٩ من مارس ٢٠١١، وعلى انتخابات البرلمان بعده، ثم فتر حماسهم فى انتخابات الرئاسة بجولتها الأولى، ثم ركبتهم الصدمة وخيبة الأمل فى انتخابات الإعادة بين مرسى وشفيق، ولم يكن الخلل فى فكرة الانتخابات ذاتها، فلا أحد يملك حق الوصاية على رأى الناس، ولا اختيار من يريدون، أعجبك أم لم يعجبك؟، لكن الصدمة ليست فى حق الاختيار، بل فى الاختيار ذاته الذى لا يفتح طريقًا، بل يغلق الطرق، ولا يوحى بضوء فى نهاية النفق، بل ينقلنا من الغبشة إلى الظلمة، ويعيدنا من جديد إلى حيث كنا، ويفقد أى مؤسسات منتخبة كل شرعية يطمأن إليها، فالبرلمان مؤقت، والرئاسة مؤقتة، والدستور ساكن ـــ لايزال ـــ مع «لبن العصفور»(!).

وكم يشعر المرء بالأسف والألم لكل هذا التخبط، والذى بدا مقصودا من أوله لآخره، ويرفع أصحابه شعار البحث عن الاستقرار، بينما هم يفجرون البلد، ولا يسمحون له بساعة راحة، ولا بالرسو على شاطئ ختام، فقد أعطوا القط «مفتاح الكرار»، وتركوا أمانة الثورة لغير أهلها، والنتيجة: انقلاب كامل على الثورة، بل وعلى أمان مصر ومستقبل أجيالها، وبعبث غير مسبوق فى تاريخ الأوطان الحية، و«غباوة متعمدة» قلبت الأبجديات، وحولت المرحلة الانتقالية إلى مرحلة انتقامية، وأدارت أسوأ مرحلة انتقال فى التاريخ السياسى كله، وبطريقة تجريب بدائى تجاهلت البديهيات عن عمد، فالدنيا كلها تعرف أن الدساتير توضع أولا، ثم تجرى انتخابات لبناء برلمان ومؤسسة رئاسة، الدنيا كلها تعرف أن الأساسات تحفر أولا، ثم بعدها تقام العمارات، والدنيا كلها تعرف أن الثورة هى الثورة، وأنه لا ثورة بلا كنس للنظام القديم أولا، أى بإجراءات عزل سياسى شامل، ومصادرة للأموال المنهوبة، وإقامة محاكمات جدية بقانون الثورة، لكنهم - لا سامحهم الله - تآمروا على الثورة من أول يوم، واستغفلوا الشعب المصرى المنهك، ووعدوه باستقرار لا يجيء أبدًا، ونشروا الفزع الأمنى والتفزيع الاقتصادي، وأرادوا التكفير بالثورة، وتظاهروا بإجراء محاكمات لمبارك وعصابته احتواء للرأى العام، وكانت النتيجة على ما تعرف، فلم يحاكم مبارك بتهمة الخيانة العظمى طبقا لقانون ١٩٥٦، بل حوكم ورجاله طبقا للقانون العادي، وبدت المحاكمة هزلية بامتياز، وانتهت إلى تبرئة القتلة، وإلى «مؤبد» بطعم البراءة لمبارك، وإلى نقله من منتجع المركز الطبى العالمى إلى منتجع بورتو طرة، ثم إلى مستشفى آخر أكثر فخامة، وتمهيدًا لنقض الحكم وضمان البراءة، والنتائج هزلية كما نري، فهى لا تعنى سوى أن الشهداء قتلوا أنفسهم، أو أن أناسا من عالم الجان هم الذين قتلوهم، فالحكم العبثى ليس سوى إهانة للعقل والوجدان، وهو بمثابة «قتل ثان» للشهداء، ثم - وهذا هو الأخطر - يعطى الحكم العبثى تصريحا مفتوحا بالقتل فى كل وقت وأوان، فكل محاكمات ضباط الداخلية انتهت إلى النتيجة

نفسها، وهى تبرئة الضباط المتهمين، وتلك رسالة مفهومة المعني، تطلق يد ضباط الأجهزة الأمنية فى القتل بلا تخوف من حساب، وتقول لهم «اقتلوا بقلب جامد»، فلا حساب ولا عقاب ينتظر، ولا قضاء ينتصف لشهيد ولا لمظلوم، فقد جرى تحطيم استقلال القضاء تماما، وذابت ضمائر قضاة فى حمض كبريتيك الإغواء الإدارى والترهيب الأمني، وقد يوجد قضاة مستقلون، ولكن لا قضاء مستقل، والكلام ليس من عندنا، بل هو كلام المستشار حسام الغريانى رئيس مجلس القضاء الأعلى فى ندوة عامة، ودعك من كلام الأخ أحمد الزند، ومن كلام القضاة المتهمين بالإشراف على انتخابات سبقت أيام المخلوع، وجرى تزويرها بالكامل، ما علينا، المهم أننا أمام سلطة قضاء جرى عليها ما جرى لغيرها، ونخر السوس فى عظام كل سلطات الدولة، وحولها إلى أقنعة لتشكيل عصابى بالمعنى الحرفي، ثم جرى تركها على حالها بلا تطهير، ولم يجر كنس الركام لإقامة نظام، وبدأ بناء المؤسسات المنتخبة بالمقلوب، وقبل وضع دستور يصوغ صورة النظام السياسي، ويوزع الصلاحيات، ويقيم الحدود بين السلطات، وهو ما يقودنا إلى حالة هرج ومرج وسوق خضار فى حى شعبي، وشك فى شرعية أى شيء، فالمجلس العسكرى الحاكم بلا شرعية دستورية ولا قانونية، وهو مجرد سلطة بالغصب أو بالأمر الواقع، وحين تنتهى أيامه ـ إذا انتهت ـ فى ٣٠ يونيو ٢٠١٢، فقد لا نجد سلطة شرعية تحل، فقانون انتخابات مجلسى الشعب والشورى غير دستورى بالمرة، وسوف ينتهى ـ إن آجلا أو عاجلا ـ إلى الحل الأكيد، والرئيس المنتخب ـ أيا كان اسمه ـ لا يأتى بانتخابات شرعية، وحتى لو حكمت المحكمة الدستورية بعدم دستورية قانون العزل السياسي، فقد جرى تجاهل ودوس القانون وقت سريانه، والحكم بعدم الدستورية له أثر فورى لا رجعي، ولا يحصن ما سبقه من تصرفات مخالفة للقانون، ثم إن الرئيس المنتخب ـ أيا كان اسمه ـ غير معروف الصلاحيات بالضبط، وسوف تدخل البلد فى مزايدات ومناقصات رخيصة، وفى شد وجذب لا تحسمه إنذارات المجلس العسكري،

وتلويحه باستعادة دستور ١٩٧١ من رفاته، والضغط من أجل تشكيل «جمعية دستور» لا يعرف أحد متى تنتهى من وضع الدستور، ثم إن الدستور الجديد - حين يستفتى عليه - ينهى شرعية وجود المؤسسات القائمة كلها، ويوجب إعادة انتخاب برلمان وإعادة انتخاب رئيس، وهكذا دخلنا فى سلسلة تصرفات سفيهة أضاعت على البلد وقتها وما يزيد على عشرة مليارات جنيه، جرى إنفاقها كلها فى انتخابات عبثية، فرحنا بطوابير التصويت الطويلة فيها، ثم جاء أوان الصدمات، وتحول المصريون إلى ما يشبه «الفراخ الدايخة»، وربما تمهيدا لسكين الذبح، وحتى لا يعلو صوت على صوت المجلس العسكري، ثم يلومون المتظاهرين الغاضبين فى ميادين التحرير والثورة، ويحدثونك عن خروج على القانون والشرعية، ولا نعرف - بالضبط - عن أى قانون وأى شرعية يتحدثون؟، فالكل باطل وقبض ريح، والبلد «هتعيد السنة» والثورة أيضا.

**"صوت الأمة " فى ١١ من يونيو ٢٠١٢**